

محور بحوث العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر

بقلم

د/ بن دعاس زهير (*) و رقوب نريمان (**)

تاريخ الإرسال:

2017/12/31

تاريخ القبول:

2018/02/15

تاريخ النشر:

2018/06/01

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى طرح الصكوك الإسلامية بأشكالها المختلفة كبديل للمصادر التقليدية المستخدمة في تمويل العجز الموازي في الجزائر، بعد أن أثبتت هذه الأخيرة محدودية آلياتها في الحفاظ على التوازنات المالية للدولة، وذلك بسبب الوتيرة العالية للإنفاق العمومي المتزامنة مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014. وعليه يتوجب على الجزائر توفير متطلبات إدراج الصكوك الإسلامية التي أثبتت نجاعتها في العديد من الدول الإسلامية، حيث يمكن استخدامها كبديل تمويلي للحفاظ على التوازن المالي للدولة والتخفيف من عجز موازنتها، وجذب شريحة واسعة من المستثمرين التي تأتي التعامل والتوظيف بفائدة معلومة مسبقاً.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، العجز الموازي، الأزمة النفطية.

مقدمة

لقد أصبح العجز الموازي ظاهرة تمس مختلف الاقتصاديات المعاصرة، سواء كان ذلك عن قصد عندما تلجأ الحكومات إلى خلق فجوة بين نفقاتها وإيراداتها فيما يسمى بالتمويل عن طريق العجز الموازي، أو كان عن غير قصد عندما تعجز إيرادات الدولة على تغطية نفقاتها، وفي كلتا الحالتين عادة ما يقع اقتصاد الدولة أمام مجموعة من الخيارات الممكنة لتمويله، أهمها الضرائب بشتى أشكالها، والاقتراض سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام أو الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، كما قد يُقدم البنك المركزي تسبيقات للحكومة ويقوم في

(*) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1. zoh_ir19@hotmail.com

(**) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 1. narimeneragoub@outlook.fr

مقابلها بالإصدار النقدي، بالإضافة إلى الاعتماد على صناديق الثروة خاصة في الاقتصاديات الريعانية التي تعتمد على موارد محددة في تمويل اقتصادها. والجزائر تعتبر من بين الاقتصاديات التي استخدمت التمويل بالعجز الموازي من أجل دفع عجلتها التنموية، حيث توسعت في سياستها الانفاقية مستغلة في ذلك الطفرة النفطية غير المسبوقة، التي سمحت لها بتشكيل صندوق لإدارة موارد الثروة النفطية تستعمله لتصحيح ومعالجة اختلالات الموازنة كلما اقتضى الأمر ذلك. إلا أن الانهيار غير المسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2014، جعل من الصعب مواصلة تمويل موازنة الدولة سواء بسبب التراجع الحاد لرصيد صندوق ضبط الموارد أو بسبب محدودية المصادر التقليدية (إصدارات سندية) التي تقصي شريحة عريضة من المجتمع التي لا تتعامل بالفائدة، وهو ما يطرح إمكانية اللجوء إلى الإصدارات من الصكوك الإسلامية كبديل لذلك، خاصة بعد أن أثبتت نجاعتها في الكثير من الاقتصاديات الإسلامية على غرار السودان، المملكة السعودية، وماليزيا، التي توسعت في تمويل موازنتها بالاعتماد عليها.

مشكلة الدراسة: تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تستخدم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز موازنتها في ظل تنامي نفقاتها العمومية و انحصار عوائد الجباية البترولية؟

تتدرج ضمن الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصكوك الإسلامية الحكومية؟
 - ما هي مصادر تمويل الموازنة في الجزائر بين سنتي 2006-2016؟
 - كيف تستخدم الصكوك الإسلامية في تمويل موازنة الدولة؟
 - ما هي متطلبات إدراج الصكوك الإسلامية كمصدر تمويلي للعجز الموازي في الجزائر؟
- فرضية البحث:** ينطلق البحث من الفرضية التالية:

استخدام الصكوك الإسلامية سيعمل على الحد من العجز الموازي في ظل التراجع الشديد للجباية البترولية.

منهج البحث: للإجابة على مختلف تساؤلات البحث وإثبات فرضية البحث أو نفيها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مختلف حيثيات البحث، حيث قمنا بجمع مختلف البيانات المتعلقة بتطور عجز الموازنة في الجزائر، ثم قمنا بتبويبها وفق متطلبات الدراسة، مع تحليل ومناقشة مختلف عوامل ومؤشرات التطور، بالإضافة إلى وصف وتحليل مختلف أشكال الصكوك الإسلامية ومتطلبات إدراجها للتخفيف من العجز الموازي المتفاقم في السنوات

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

الأخيرة.

تقسيمات البحث: لمعالجة مختلف حيثيات البحث، تم تقسيمه إلى ثلاث محاور:

- مفهوم الصكوك الإسلامية الحكومية.
- تحليل عوامل تنامي العجز الموازي في الجزائر 2006-2016.
- ضرورة إدراج الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل العجز الموازي في الجزائر.

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية الحكومية:

قبل الخوض في تحليل عوامل تنامي العجز الموازي في الجزائر وأساليب استخدام الصكوك الإسلامية في تمويله، ارتأينا في البداية ضبط المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصكوك الإسلامية وظروف نشأتها وتطورها.

1 - تعريف الصكوك الإسلامية:

يقصد **بالصك لغة¹**، كتاباً يُكتب في المعاملات، أو وثيقة بمال أو نحوه، أو نموذج مطبوع على شكل معين يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر به من النقد. أما اصطلاحاً فقد اختلف الباحثين في تعريف الصكوك المالية الإسلامية، لعل من أهمها نذكر ما جاء في المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بصكوك الاستثمار، حيث عُرف الصك كوثيقة متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان أو المنافع أو الخدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدئ استخدامها فيما أصدرت من أجله². بمعنى أن الصكوك هي أداة مالية تعبر عن أصول مادية مقابل قيمتها القابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية مع مراعاة ضوابط تداولها، ويمكن إيجاز أهم خصائصها فيما يلي:

- يتم إصدارها بقيمة اسمية وبفئات متساوية القيمة يحددها القانون بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور، باعتبار أن بعضها قابلة للتداول من حيث المبدأ، كصكوك المضاربة وصكوك المشاركة وصكوك الإجارة؛ في حين أنواع أخرى غير قابلة للتداول مثل صكوك البيوع والسلم³؛

- تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول سواء كانت أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها أو من الحقوق المعنوية، وهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها، وهذا ما يميزها عن السندات مع استحقاق الربح وتحمل الخسارة⁴؛

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

2- تعريف الصكوك الإسلامية الحكومية :

تُعرف الصكوك الإسلامية الحكومية على أنها شهادات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة قد تمثلها أو تتوب عنها وزارة المالية، وتقوم على أساس شرعي، ويتم تسويقها عبر شركات الوساطة المالية أو البنوك للجمهور في داخل الدولة وخارجها.

وتعود نشأتها إلى سنة 1983، عندما توقف بنك إسلام ماليزيا في ماليزيا عن إصدار السندات الحكومية كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ما جعل البنك المركزي يلجأ لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا، لتعرف بعدها تطور تدريجي ونسبي خاصة بعد عرض مشروع سندات المقارضة⁵ من قبل الدكتور سامي حمود، المدير العام لمركز البركة للبحوث والاستشارات المالية الإسلامية بالأردن كبديل إسلامي عن سندات القرض المحرمة؛ ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي قرارا بتاريخ 4 أوت 1988،⁶ يتعلّق بسندات المقارضة وسندات الاستثمار؛ مما فتح الباب لتبني هذه الصيغ الناشئة في العديد من الاقتصاديات الإسلامية، لعل أهمها تجربة الاقتصاديات الخليجية التي انطلقت بشكل جلي منذ بداية الألفية الثالثة، أما عن حجم الإصدارات من الصكوك الحكومية؛ فقد تزايد عدد البلدان (سواء الإسلامية منها أو غير الإسلامية) التي تتطلع لإصدارها كوسيلة للتمويل الاقتصادي بعد أزمة 2008؛ حيث تحولت إلى أداة مهمة ومناسبة لتمويل الإنفاق العام، خاصة بعد عرض تركيا لأول صكوك سيادية (حكومية) لها في شهر سبتمبر من سنة 2012 في الأسواق المالية الدولية بمقدار 1.5 مليار دولار. مع العلم أن الإصدارات الحكومية مثلت ما يقارب 78% من إجمالي قيمة إصدارات الصكوك عالمياً في الربع الأخير من 2012. حيث بلغت حوالي 80.2 مليار دولار، احتلت ماليزيا و المملكة العربية السعودية الصدارة في ذلك بمعدلات 74% و 8% على التوالي. ونشير كذلك إلى أن ولاية ساكسونيا الألمانية تعتبر أول تجربة غربية في إصدار الصكوك، حيث أصدرت صكوك إجارة بقيمة 100 مليون دولار في 2005⁷، واستناداً إلى إحصائيات "IFIS" Islamic finances information service

كما تميزت سنة 2016 بتنامي سوق الصكوك الحكومية حيث تواصل إصدارها في العديد من الدول منها دول جديدة مثل كازخستان ودول إفريقية كالسنغال ونيجيريا اللتان أصدر ما يعادل 200 مليون دولار، كما تخطط مصر لطرح 2 مليار دولار كصكوك سيادية موجهة للمستثمرين المحليين والأجانب⁸، أما على مستوى الدول العربية الأخرى فقد تواصل إصدار الصكوك الإسلامية (الحكومية والشركات) رغم تراجع وتيرتها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت 19 مليار دولار سنة 2014 مقابل 21,4 مليار دولار سنة 2013، ويعود هذه التراجع إلى

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

انخفاض إصدارات الشركات بالدرجة الأولى (تراجع إصداراتها بحوالي 33% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013). والجدول التالي يبين تطورها بين سنة 2006 - 2015.

الجدول رقم (01) إصدارات الصكوك 2006-2015

السنوات	عدد إصدارات	قيمة الإصدارات - بالملليار دولار	قيمة إصدارات الشركات	قيمة الإصدارات الحكومية
2006	40	11.42	9,02	2,4
2007	50	18.88	15,13	3,72
2008	43	9.03	5,54	3,49
2009	34	8	2,26	5,75
2010	33	9	4,14	2,27
2011	46	20.7	5,45	15,28
2012	44	21,47	10,95	10,52
2013	50	21,66	14,11	7,5
2014	32	19,08	9,98	9,1
2015	-	-	10,6	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة

إن جل الإصدارات الواردة في الجدول أعلاه كانت في المملكة السعودية (12 إصدار)، أبو ظبي ودبي (4 إصدارات)، وقد تمت ثمانية إصدارات بالعملة المحلية والباقي بالدولار الأمريكي، وعموما تم إصدارها في شكل صكوك إجارة بحوالي 3,2 مليار دولار، فصكوك المضاربة بحوالي 2 مليار دولار، ثم الصكوك الاستثمارية والمرابحة بحوالي 1,5 و 1,3 مليار دولار على التوالي⁹.

3- أهمية الصكوك المالية الإسلامية الحكومية:

تنامت أهمية الصكوك المالية الإسلامية الحكومية كنتيجة للعديد من العوامل، بعضها يتعلق بالسعي نحو إيصال فكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي بما يعكس سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي، في حين يتعلق البعض الآخر بإتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدامها ضمن أطر السياسة النقدية ووفقا للمنظور الإسلامي بما يسهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها¹⁰؛ كما يمكننا الاستدلال على أهميتها من خلال أبرز المهام التي تضطلع بها الصكوك الإسلامية الحكومية، وهي:

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

- تقديم التمويل اللازم لاستمرار المشاريع التنموية من خلال تعبئة المدخرات واستقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي¹¹؛

- تعد الصكوك الإسلامية إحدى البدائل التمويلية التي تسهم في تكريس تنويع موارد الدولة وتمييزها، وتكرس مبدأ الشفافية وتحسن بنية المعلومات في السوق، والسماح بدخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض¹².

4- أنواع الصكوك الإسلامية الحكومية: من أهمها نذكر ما يلي

4-1- صكوك (سندات) المقارضة: هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القرض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.

إن الصورة المقبولة شرعاً لصكوك المقارضة بوجه عام لا بد أن تتوافر فيها العناصر التالية :

- أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستثمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته.

- يقوم العقد في صكوك المقارضة على أساس أن شروط التعاقد تحددها نشرة الإصدار وأن الإيجاب يعبر عنه بالاككتاب في هذه الصكوك، وأن القبول تعبر عنه الجهة المصدرة بالموافقة.

- أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاككتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من المضارب عند نشوء الصك.

4-2- صكوك الإجارة الحكومية: إن استخدام العقارات والمعدات كان ممكناً فقط عن طريق الامتلاك، لكن في السنوات الأخيرة ظهر اتجاه نحو استئجار هذه العقارات والتجهيزات بدلاً من شرائها، فبعد أن كان الاستئجار مقتصرًا على الأراضي والمباني، فقد أصبح يشمل جميع الأصول تقريباً (المنقولة و غير المنقولة)

وصكوك الإجارة تصدر بقيم متساوية تمثل ملكية أعيان مؤجرة في شكل صيغة عقد الإجارة وتمثل حصة في أصول حكومية مؤجرة متفق عليها مسبقاً بين الأطراف المختلفة والمحددة في نشرة الإصدار.

4-3- صكوك المشاركة: هي صكوك وشهادات مالية مسنودة بأصول حقيقية تمثل حصص الحكومة في بعض المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً لها.

4-4- صكوك المرابحة: تُعرف على أنها البيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم¹³،

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربح ما¹⁴، و صكوك المرابحة هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة.

4-5- صكوك السلم: يقصد بالتمويل بالسلم بيع شيء يقبض ثمنه مالا ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة¹⁵؛ أو هو بيع موصوف في ذمة ببديل يعطى آجلا، ومعنى ذلك أنه يبيع آجل بعاجل فالآجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري كاملا بمجلس العقد¹⁶؛ و صكوك السلم هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، و المصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم، و المكتتبون فيها هم المشترون للسلعة، و حصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة.

4-6- صكوك الإستصناع: تعبر صكوك الإستصناع عن تلك الوثائق المتساوية القيمة التي يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، و يصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك¹⁷.

و صكوك الإستصناع في حقيقتها صكوك سلم، حيث تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، و السلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا أنه يجوز تأجيل ثمنها، و المبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم، و عليه تكون هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول سواء من طرف البائع أو المشتري¹⁸، فهي من قبيل الاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ثانيا: تحليل عوامل تنامي العجز الموازي في الجزائر 2006-2016:

اعتمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة على سياسة الميزانية في تمويل اقتصادها من خلال مختلف البرامج التنموية، مستفيدة في ذلك من الارتفاع غير المسبوق في عوائد الموارد النفطية التي حدد لها سعر مرجعي لبرميل النفط تحسب على أساسه الموارد الجباية النفطية المخصصة لتمويل الميزانية، ما جعل رصيدها يسجل عجوزات سنوية أخذت تتنامى سنة بعد سنة بفعل التوسع في السياسة الانفاقية التي تزامنت مع التراجع الحاد في موارد الجباية البترولية منذ 2014، و فيما يلي سنحاول تحليل اختلالات الموازنة العامة للدولة بين سنتي 2006 و 2016، لكن قبل ذلك ماذا يقصد باختلال توازن الموازنة؟

1- مفهوم العجز الموازي:

يشير اختلال الموازنة بمعناه السلبي إلى الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، أو الحالة التي لا تستطيع فيها إيرادات الدولة مقابلة نفقاتها، ويعبر عنه محاسبيا بالرصيد السلبي للموازنة العامة للدولة الذي يؤشر لعجز موارد الدولة على مجابهة نفقاتها، وقد

يكون ذلك عن قصد عندما تلجأ الحكومات إلى خلق فجوة بين نفقاتها وإيراداتها فيما يسمى بالتمويل عن طريق العجز الموازي الذي يستند في منطلقاته على نظرية العجز المنظم؛ كما قد يكون عن غير قصد عندما تعجز موارد الدولة عن تغطية نفقاتها. وعادة ما يأخذ أشكال كثيرة منها: العجز الجاري والعجز المتراكم، والعجز الهيكلي وغيرها¹⁹.

2- عوامل تطور العجز الموازي في الجزائر 2006-2016:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات التوازن المالي في الجزائر، وقد عرفت اختلالات كبيرة في رصيدها سنة بعد سنة، بفعل عوامل متعددة، وفيما يلي سنحاول الوقوف على ذلك.

2-1- تحليل التطور الإجمالي لرصيد الموازنة 2006-2016:

تواصل اختلال التوازن الموازي خلال الفترة 2006-2016 بسبب التوسع في السياسة الانفاقية من خلال مختلف البرامج التنموية، وكذلك لتحديد سعر مرجعيًا تحسب على أساسه موارد الجباية البترولية المخصصة لميزانية الدولة، والجدول التالي يبرز ذلك:

الجدول رقم(02) : تطور رصيد الميزانية بين 2006-2016

السنوات	إيرادات الميزانية بالمليار دينار	نسبة نمو إيرادات الميزانية %	نفقات الميزانية بالمليار دينار	نسبة نمو نفقات الميزانية %	رصيد الميزانية (إيرادات - نفقات)	نسبة تطور الميزانية %	تطور الناتج المحلي الخام (10 ⁹ DA)	رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الخام
2006	1835,5	6,73	2543,4	20,82	-707,9	93,72	8501,6	-9,3
2007	1951,4	6,31	3194,9	25,63	-1243,5	75,66	9352,9	-13,3
2008	2895,2	48,37	4188,4	31,09	-1293,2	4	11 043,7	-11,7
2009	3275,4	13,13	4199,7	2,60	-924,3	-20,53	9968,0	-9,3
2010	3056,7	-6,68	4657,6	19,90	-1600,9	-270	11 991,6	-13,4
2011	3474,1	13,66	6085,3	30,65	-2611,2	63,10	14 588,6	-17,9
2012	3804,5	9,51	7054,4	15,92	-3249,9	24,46	16 208,8	-20,1
2013	3890,8	1,54	6635,6	-5,94	-2744,8	-15,54	16 643,8	-15,5
2014	3902,7	-3,15	7153	7,80	-3250,3	10,41	17 205,1	-19,9
2015	4684,6	25,21	8858,1	23,84	-4173,5	20,40	17 807,3	-23,4
2016	4747,4	1,34	7984,1	-9,87	-3236,7	-22,45	-	-

المصدر: بالاعتماد على: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، متوفرة على موقع وزارة

المالية الجزائرية www.mf.gov.dz - قانون المالية 2015 - قانون المالية 2016

يتضح من الجدول رقم(02) أن العجز الموازي عرف وتيرة متسارعة بين سنتي 2006 و

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

2016 ، حيث أنتقل بالأرقام المطلقة من 707.9 مليار دينار إلى حوالي 3236 مليار دينار، أما من حيث نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي الخام فقد انتقل من حوالي 9.3% سنة 2006 إلى حوالي 23 % سنة 2015²⁰، ويعزى هذا العجز إلى سببين اثنين، يتعلق السبب الأول بتزايد حجم النفقات العمومية بمعدلات كبيرة جدا، نتيجة البرامج التنموية انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى برامج دعم النمو وتوظيفه في الفترة ما بين 2001-2014، حيث ارتفعت النفقات الجارية بحوالي 6.5 مرة بين سنة 2001 وسنة 2014 ما يفسر اعتماد أهداف نمو الاقتصاد الجزائري على سياسة الميزانية بشكل كبير جدا بالنظر لمحدودية مساهمة القطاع الخاص، مع العلم أن متوسط نسبة نفقات التشغيل إلى النفقات العامة خلال الفترة: 2008-2016، تقدر بحوالي 60 % (انخفاضها النسبي منذ سنة 2014 عن متوسط الفترة المدروسة) وذلك بفعل الآثار الناجمة أساسا عن كثلة الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية.

أما السبب الثاني فيتعلق بتراجع إيرادات الدولة في السنوات الأخيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وهو ما جعل الخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها. مع العلم أن إيرادات الجباية النفطية تمثل نسبة معتبرة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يقدر متوسط مساهمتها بحوالي 54% كمتوسط للفترة المدروسة، بالرغم من عدم احتساب السعر الحقيقي لبرميل النفط المطلوب لتوازن الميزانية المقدر بحوالي 80 دولار. ويبقى التحدي القائم أمام الحكومة الجزائرية حسب صندوق النقد الدولي هو ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وضغط النفقات الجارية إلى أدنى حد ممكن وإتباع سياسات ترشيدها، وتعميق إصلاحات الجيل الثاني والبحث عن مصادر تمويلية بديلة للمشاريع التنموية²¹.

2-2- تحليل العوامل المؤثرة على رصيد الموازنة العامة. يتضح لنا من الأرقام الواردة في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة المدروسة، أنها عرفت عجز مستمر طيلة السنوات الأخيرة لأسباب متعددة بعضها متعلق بالإيرادات وأخرى متعلقة بتنامي النفقات العمومية.

2-2-1- عوامل متعلقة بهيكل إيرادات الدولة: بتفحصنا لإيرادات الدولة نجد أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة بنسبة تقارب 50% كمتوسط خلال الفترة 2006-2016 ، والجدول أدناه يلخص لنا نسب مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالجباية العادية.

الجدول رقم(03): تطور مكونات إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2006-2016)

السنوات	إيرادات الميزانية مليار دينار	متوسط سعر النفط الجزائري (دولار للبرميل)	الجباية البترولية مليار دينار	نسبة الجباية البترولية من إجمالي إيرادات	نسبة نمو الجباية العادية مليار دينار	نسبة نمو الجباية العادية
2006	1835,5	65.40	916	49,90%	1,9	12,02
2007	1951,4	74.44	973	49,86%	5,22	5,41
2008	2895,2	99.06	1715,4	59,25%	75,34	20,05
2009	3275,4	61.60	1927	58,83%	12,33	14,28
2010	3056,7	79.79	1501,7	49,13%	-22,1	15,33
2011	3474,1	112.82	1529,4	44,02%	1,81	22,63
2012	3804,5	110.74	1519	39,93%	-0,06	17,88
2013	3863,2	109.08	1615,9	41,83%	5,37	-1,6
2014	3741,5	99.09	1577,7	40,43%	-3,36	-6
2015*	4684,6	51.1	1722,9	36,77%	2	41,68
2016*	4747,4	47,2	1682,6	35,44%	-2,3	3,5

Source: *Ministere des finances, Direction Générale de prévision et des politiques .

المالية لسنة 2015 و قانون المالية 2016.

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن موارد النفط تلعب دورا هاما في توازن الموازنة العامة للدولة، فالإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، إذ بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية من حوالي 63% في بداية الألفية إلى حوالي 35% سنة 2016 بفعل تراجع أسعار النفط، إلا أنها ضلت تمثل ما يقارب 50% كمتوسط لفترة الدراسة، وهذا رغم عدم احتساب السعر الحقيقي لبرميل النفط المطلوب والمقدر بحوالي 80 دولار.

2-2-2- عوامل متعلقة بتنامي النفقات العامة : استنادا للقانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية تنقسم النفقات العمومية إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وفي الجدول أدناه سنحاول إبراز تطور مخصصات كل قسم خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2016

الجدول رقم(04): تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز (2006-2016) و : مليار دج

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

السنوات	نفقات الميزانية	نسبة النمو السنوية %	نفقات التسيير	نسبتها إلى مجموع النفقات %	نفقات التجهيز	نسبتها إلى مجموع النفقات %
2006	2543,4	20,82	1452	57,09	1091,4	42,91
2007	3194,9	25,62	1642,7	51,42	1552,2	48,58
2008	4188,4	31,10	2290,4	54,68	1898	45,31
2009	4199,7	0,27	2255,1	53,70	1944,6	46,30
2010	4657,6	10,90	2736,2	58,75	1921,4	41,25
2011	6085,3	30,65	3945,1	64,83	2140,2	35,17
2012	7054,4	15,93	4691,3	66,50	2363	33,50
2013	6635,6	-5,94	4156,4	62,64	2479,2	37,36
2014	7153,0	7,80	4542	63,50	2611	36,50
2015	8858,1	23,84	4972,3	56,13	3885,8	43,87
2016	7984,1	-9,87	4807,3	60,21	3176,8	39,79

Source : Ministère des finances, Direction Générale de prévision et des politiques .

- قانون المالية لسنة 2015 ، قانون المالية 2016.

يتضح من الجدول رقم (04)، أن النفقات العامة عرفت تذبذب نسب نموها من سنة إلى أخرى، ويرتبط ذلك في المجمل بارتفاع أسعار المحروقات التي أدت إلى تحول جذري في السياسة المالية عامة وسياسة الإنفاق الحكومي خاصة، حيث اتبعت الجزائر سياسة انفاقية توسعية قصد الخروج من التبعات السلبية للإصلاحات الاقتصادية لسنوات التسعينيات، وبذلك ارتفع حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثمار كما توضحه معدلات النمو في الجدول أعلاه، إلا أن ما يميزها هو التزايد الكبير في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، حيث بلغت أقصاها سنة 2007 بحوالي 48.5%، وهذه الزيادة المعتبرة مردها إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ما بين سنتي 2001-2009، حيث عملت الجزائر على استثمار عائدات البترول المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة والري ومختلف البنى التحتية ... ؛ إلا أنه منذ 2010 بدأت وتيرة النفقات الاستثمارية تعرف تراجع سنة بعد سنة لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2016، حيث لم تتعدى 39% من إجمالي النفقات العمومية (بأرقامها المطلقة تبقى مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة) بسبب سياسة النقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ تراجع أسعار النفط سنة 2014.

ثالثاً: ضرورة إدراج الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل العجز الموازي في الجزائر:

قبل الحديث على كيفية إدراج الصكوك الإسلامية كبديل لتمويل العجز الموازي سنحاول في البداية الوقوف على الأساليب التقليدية التي اعتمدها الجزائر في تمويل موازنتها.

1- أساليب تمويل العجز الموازي في الجزائر :

اعتمدت الجزائر في تمويل موازنتها العمومية قبل سنة 2006 على ثلاث مصادر هي: التمويل البنكي الذي يستند إلى التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي، والتمويل غير البنكي الذي يتم بإصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب، بالإضافة إلى التمويل الخارجي من خلال الاقتراض الخارجي، فمثلاً بين سنتي 1994 و 1998 كان تمويل عجز الموازنة يتم بالدرجة الأولى بالاعتماد على التمويل الخارجي من خلال المساعدات والقروض، أما منذ سنة 1999 إلى غاية 2005 فقد توسعت الخزينة في تمويل عجزها من خلال إصدار الخزينة العامة للسندات وطرحها في السوق المحلية²². أما بعد سنة 2006 فقد أقرت المادة 25 من قانون المالية التكميلي إمكانية لجوء الحكومة لتمويل عجز موازنتها إلى آلية تمويلية رابعة وهي صندوق ضبط الموارد²³FRR، وقد شرعت الحكومة فعليا في استخدام رصيد الصندوق في تمويل عجز الموازنة منذ 2006، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05) أساليب تمويل العجز الموازي في الجزائر 2006-2016 : و : مليون د

السنوات	التمويل البنكي	التمويل غير البنكي	التمويل الخارجي	التمويل باستخدام رصيد صندوق ضبط الموارد FRR	نسبة مساهمة الصندوق FRR في تغطية عجز الخزينة %
2006	-976,9	-15	158,7	91.530	12.92
2007	-553	-206,9	110,7	531.952	42.79
2008	-1410,9	508,2	-4,2	758.180	58.63
2009	57,1	655,3	0,7	364.282	39.94
2010	-430,5	608	0,7	791.938	49.46
2011	-558,7	728,1	0,8	1 761. 455	67.46
2012	-254,8	1003,4	-2,5	2 283. 260	69.42
2013	-165.46	241.112	-2.18	2 132. 471	77.69
2014	18.676	204.084	-2,44	2 965. 672	91.12
2015	-	-	-	2 037. 400	48.82
2016	-	-	-	1 803 700	55.73

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

المصدر: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات، على موقع وزارة المالية الجزائرية

www.mf.gov.dz

- قانون المالية 2015، 2016، متوفرة على بوابة الوزير الأول [http://www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar)

[ministre.gov.dz/ar](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar)

يتضح من الجدول (05) أن تمويل عجز الموازنة خلال فترة الدراسة يعتمد بالدرجة الأولى على صندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال تدخلاته التي عرفت تنامي ملحوظ منذ 2006، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 91,5 مليار دينار سنة 2006 إلى حوالي 2965 مليار دينار كأعلى قيمة سنة 2014، بما يعكس تنامي نسبة مساهمته من حوالي 12.92% سنة 2006 من نسبة العجز الكلي إلى ما يقارب 92% (2965 مليار دولار) سنة 2014، لتتخفص تغطيته إلى حوالي 48%، و55% سنة 2015 و2016 على التوالي، بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط و تراجع موارد الصندوق.

وعموما فقد أمتص عجز الموازنة في الفترة الممتدة بين 2006-2016 حوالي 1800 مليار دينار كمتوسط سنوي من موارد صندوق ضبط الموارد (18 مليار دولار بالسعر الجاري للدولار لشهر أوت 2016)، بما يقارب 10% من الناتج المحلي الخام للجزائر، ما يدل على أن الصندوق لعب دورا بارزا في الحفاظ على التوازن المالي للدولة خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت انخفاض حاد لأسعار النفط.

2- استخدام الصكوك الإسلامية في التخفيف من العجز الموازني:

يمكن استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازني والتخفيف منه كما يلي:

2-1- تمويل العجز الموازني باستخدام صكوك (سندات) المقارضة:

إن تمويل العجز الموازني باستخدام صكوك المقارضة يعتبر الأداة المناسبة التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تمويل المشروعات التي من طبيعتها أنها ذات عائد أو ربح، وكذلك مشروعات إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، بحيث تقوم الحكومة ممثلة في إحدى مؤسسات القطاع العام بإصدار كمية معينة من هذه الصكوك وطرحها للاكتتاب العام لتمويل مشروع معين أو لتوسيع مشروع محدد، بحيث تشكل قيمة صكوك المقارضة قيمة الأموال التي تحتاجها الحكومة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، ومن مميزات هذه الأداة أنها تستبعد رب المال عن كل ما يتعلق بالإدارة، وهذا ما يحقق جانب المصادقية المتعلق بالاحتفاظ بمشروعات الموازنة في إطار تصرف السلطة العامة، وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرارات الإدارية للجهات الحكومية الأمره بالصرف، وحتى يمكن أن تكون صكوك المقارضة ذات فعالية وتحقق أثرها في تعبئة المدخرات من الأفراد، لا بد أن تصدر بفئات تتيح لصغار المدخرين أن يكتتبوا فيها، كما يجب

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

أن تكون ذات سيولة عالية²⁴.

أهم ما يميز هذه الصكوك أنها جد فعال في تخصيص الموارد، ولا تتحمل الدولة التزامات ثابتة كونها تقوم على أساس المساهمة في الربح والخسارة، كما انه يمكن للحكومة شراء هذه الصكوك واسترداد حصة رب المال.

2-2- استخدام صكوك الإجارة في التمويل العمومي: يمكن استخدام إجارة الأصول العينية في التمويل الحكومي خاصة عند القيام بالمشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تمويل في المدى الطويل، ويتم ذلك بأسلوبين هما:

- نظام التأجير التمويلي أو المنتهي بالتمليك: إذ بموجبه يتم الاتفاق مع الممول لإنشاء المبنى واستجاره منه مدة من الزمن ثم تنتقل ملكيته في نهاية المدة إلى الحكومة.

- صكوك الإجارة: تصدر الدولة هذا النوع من الصكوك بدلاً من أن تقتضى بفائدة لإنشاء المباني والمنشآت حيث تجمع بموجب ذلك الأموال اللازمة من ذوى الفائض وتتأشأ بها المبنى ويكون مملوكاً لحملة الصكوك ثم تتعهد في نشرية الإصدار بأن تستأجر المبنى بمبلغ معين يمثل عائداً على الصكوك؛ أو أن يكون لديها المبنى موجود مثلاً فتبيعه لحملة الصكوك وتستأجره منهم. إن أهم ما يميزها أنها قابلة للتداول ومدنية المخاطرة، كما لا تحتاج الخزينة لإطفائها كونها لا تمثل دين عليها.

2-3- استخدام صكوك المرابحة في التمويل العمومي: يعتبر أسلوب المرابحة صيغة مناسبة لتمويل احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتمويل مختلف المشتريات العمومية بحيث تطلب الهيئات العمومية من وسيط مالي ما شراء سلعة ما مقابل ربحاً معيناً، ويمكن اعتبارها أداة جد هامة في تمويل التجارة الخارجية ودعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4- استخدام صكوك المشاركة في التمويل العمومي: يمكن للحكومة عن طريق وزارة المالية إصدار صكوك مشاركة في المنافع أو الأرباح المتوقع الحصول عليها، يتم تسويقها عبر وكيل مالي عادة ما يكون بنك إسلامي.

أهم ما يميز هذه الصكوك أنها متدنية المخاطرة كونها تستند إلى أصول حقيقية لها ربحية عالية، كما يمكن تداولها في الأسواق المالية بسهولة.

2-5- استخدام صكوك السلم في التمويل العمومي: يمكن استخدام هذا الأسلوب في التمويل الحكومي من خلال تعاقد هيئة حكومية مع الآخرين، حيث تبيع لهم سلعا أو خدمات في المستقبل مقابل مبالغ تقبضها منهم فوراً، كما يمكن من وجه آخر أن تشتري الحكومة سلعا من الغير مقابل منافع تسلمها إلى البائع، ولقد ناقش الفقهاء ذلك حسب الأتي²⁵:

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

- بالنسبة لبيع الحكومة سلعا سلما على أن تقبض المبلغ حالا فهذه هي الصورة الأصلية للسلم؛
- بالنسبة للمنافع فقد أجازها الشافعية الذين يرون أنه يصح السلم في المنافع كتعليم القراء لأنها تثبت في الذمة كالأعيان، ويمكن إسقاط ذلك على خدمات الحكومات المعاصرة كالتعليم والصحة؛
- وبناء عليه يمكن أن يستخدم أسلوب السلم للحصول على التمويل مقابل التعهد بتقديم خدمات لمقدم التمويل في المستقبل، وذلك بإصدار سندات رسوم خدمات حكومية؛
- بالنسبة لكون الحكومة مشتريه سلما مقابل ثمن هو منفعة عين، فتذكر ضمن مسائل رأس المال أو الثمن في السلم، وصورتها كما جاءت لدى الفقهاء هي أنه يجوز كونه منفعة معلومة وتقبض بقبض العين.
- وتتعدد مجالات استخدام السلم، منها نذكر مايلي²⁶:
- تمويل عجز موازنة الدولة خاصة العجز الموسمي أو العجز الصافي بدلا من التمويل التضخمي الناتج عن التوسع في خلق النقود؛
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الاقتصادية بدلا من تمويل هذا العجز من الموازنة العامة للدولة بإظهاره كأحد بنود الاستخدامات في باب التمويلات الرأسمالية؛
- تمويل العجز في موازنة الهيئات العامة الخدمية مثل الجامعات و وحدات الحكم المحلي بدلا من تمويله من الموازنة العامة في صورة إعانات و خدمات سيادية؛
- تمويل العجز في شركات القطاع العام بدلا من التمويل من الموازنة العامة للدولة في صورة قروض تمنح لهذه الشركات؛
- مصدر التمويل الحكومي في السلم هم جمهور المستفيدين من الخدمات الحكومية الذين يدفعون مقابلها للحكومة مقدما.
- 2-6- استخدام صكوك الإستصناع في التمويل العمومي:** انطلاقا من مفهوم الاستصناع يمكن إيضاح إمكانية استخدامه كأسلوب للتمويل الحكومي كما يلي²⁷:
- إذا أرادت الحكومة إنشاء مبنى أو شراء آلة بمواصفات خاصة من مصنع ما، فإنه يمكن بدلاً من اقتراض الثمن بفائدة بموجب سندات أو أي أداة قرض أخرى، أن تتفق مع المقاول أو المصنع على الإنشاء أو الصنع مع دفع مبلغ مقدم ويقسط الباقي على أقساط يتفق عليها، كما يمكن أن يتوسط في هذه العملية بنكا يتم إبرام عقد الاستصناع معه إن لم يرغب المصنع في التقسيط، ويتولى البنك إبرام عقد استصناع موازي، ويكون عقد الاستصناع وثيقة في يد الصانع
-
- الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

أو البنك بدين في ذمة الحكومة إذا ينطبق عليه من هذا الوجه ما ينطبق على دين البيع بالأجل السابق ذكره ولا ينطبق عليه دين السلم المتمثل في سلعة أو خدمة.

- يمكن للحكومة إذا أرادت أن تبنى مساكن للمواطنين من ذوى الدخل المحدود (وهو التزام تقوم به الكثير من الدول) ثم تبيعها لهم بعد ذلك، بمعنى أنه يمكن أن يتم بدلاً عن استخدام سندات الإسكان ذات الفائدة، ففي نطاق عقد الاستصناع تصدر الحكومة سندات إسكان تجمع بموجبها الأموال اللازمة من المواطنين الذين يحتاجون السكن وتتعاقد معهم على إنشاء السكن اللازم بمواصفات محددة مقابل أن يدفعوا الثمن على أقساط في صورة شراء سندات إسكان خلال فترة محددة.

2-7- استخدام صكوك الوقف: وذلك باعتبارها وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول تمثل المال الموقوف ويقوم على أساس عقد الوقف²⁸.

ويمكن للوقف أن يستعيد دوره في التنمية الاقتصادية والتخفيف من العجز الموازني من خلال إصدار الصكوك الوقفية وتوظيف حصيلة الإصدار في تمويل البرامج التنموية الاجتماعية، لذلك على الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه الآلية عن طريق تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاكتتاب فيها كل حسب مقدرتهم المالية، وهذا ما يعزز جانب من الإيرادات العامة.

3- متطلبات نجاح إدراج الصكوك الإسلامية في التخفيف من عجز موازنة الدولة في

الجزائر:

يعد اللجوء لطرح الصكوك الإسلامية الحل الأمثل لمواجهة مشكلة تراجع مداخيل الاقتصاد الوطني بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً، حيث تسمح هذه الصيغة لطبقة شعبية واسعة دعم احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توجيه الأموال التي يتم تجميعها من حصيلة الاكتتاب في هذه الصكوك نحو الاستثمارات المباشرة في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، كما يمكن الاستفادة منها في دعم وتنمية موارد الوقف الإسلامي.

3-1- الالتزام بالضوابط الشرعية في أساليب التمويل الحكومي: انطلاقاً من الأحكام

الشرعية وتماشياً مع مقصود الشريعة الإسلامية في تحقيق المصالح وعملاً على نجاح عملية التمويل الحكومي في تجميع المال اللازم، فإنه يمكن أن نستخلص بعض الضوابط التي تعمل على تحقيق ذلك²⁹:

- عدم قيام أساليب التمويل الحكومي على الفائدة الربوية المحرمة شرعاً؛

- مراعاة أحكام العقود الشرعية في العلاقة التعاقدية بين الحكومة ومقدمي التمويل، وفي

إجراءات إصدار وتداول وتسجيل ونصفية الأدوات المالية؛

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

- مراعاة العدالة بين الأجيال عند اختيار أسلوب التمويل، فعند الحاجة إلى تمويل نفقات جارية تستخدم أدوات مالية قصيرة الأجل حتى لا يدفع الجيل القادم أعباء مالية استفاد منها الجيل الحالي، أما عند الحاجة إلى تمويل نفقات رأسمالية يستفيد الجيل القادم منها، فإنه لا مانع من استخدام أدوات طويلة الأجل طالما يستفيد الجيل الحالي من مشروعات قام بها الجيل السابق، إضافة إلى تحقيق المنفعة لطرفي العقد وفق الأحكام الشرعية.

2-3- إعداد قانون خاص بالصكوك الإسلامية في الجزائر: يتوجب على الجزائر إعادة

النظر في القوانين والتشريعات التي لها علاقة بمفهوم الأصول المالية ذات الملكية المقيدة، وإعداد قانون خاص بالصكوك الإسلامية، يكفل عملية إصدارها وتداولها وإطفائها³⁰. بالإضافة إلى تقديم الدعم الحكومي الكفيل بتشجيع إصدار الصكوك في ظل النموذج الاقتصادي الجديد الذي شرع في تطبيقه في ظل تداعيات الأزمة النفطية المتفاقمة منذ 2014، بالنظر لفاعلية هذه الأدوات في تعبئة المدخرات لمواصلة المسيرة التنموية.

3-3- ضرورة مراجعة وإصلاح قانون النقد والقرض ليتماشى مع طبيعة الصكوك

الإسلامية : يتم ذلك من خلال القيام بما يلي³¹:

- إضافة بنود في قانون النقد والقرض، تعترف بمختلف صيغ التمويل الإسلامية ، وتحدد آليات التعامل بها؛

- إضافة بنود في فصل الرقابة البنكية تحدد كيفية الرقابة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتعاملة بالصكوك الإسلامية بوضع نظام متكامل للرقابة الشرعية؛

- توسيع مهام اللجنة المصرفية للتحقق من توفر البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بالصكوك الإسلامية على نظام متكامل للرقابة الشرعية يكفل التزامها الفعلي بالضوابط الشرعية العامة والخاصة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

- اعتبار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إطاراً مرجعياً لتقييم مدى التزام المؤسسات المتعاملة بالصكوك الإسلامية بضوابطها الشرعية

3-4- ضرورة إصلاح القانون التجاري والقانون الضريبي: وذلك بإضافة الصكوك

الإسلامية إلى القيم المنقولة المتداولة في السوق المالي الجزائري المذكورة في أحكام القانون التجاري باعتبار أن الصكوك تمثل: حقوق ملكية مشاعة في أعيان أو منافع أو خدمات لجميع صيغ الصكوك المصدرة (مشاركة، مرابحة، سلم....)، مع إدراج بند قانوني في التشريع الضريبي ينص على أن تعامل عمليات البيع والشراء للصكوك الإسلامية المصدرة ضريبياً، كعمليات ائتمان على غرار القروض والائتمانات الربوية، دون تفضيل ولا تمييز تقادياً لأي

ازدواجية ضريبية قد تتعرض لها هذه العمليات عملاً بمبدأ الحياد الضريبي، كما هو معمول به على عمليات الإجارة التمويلية³².

3-5- متطلبات أخرى: إضافة لما سبق يجب مراعاة المسائل التالية في القانون الخاص بالصكوك الإسلامية³³:

- ضرورة تحديد العين المبيعة تحديداً دقيقاً تمتنع معه الجهالة في محل العقد؛
- التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دين؛
- النص على مشروعية سبب التملك وتبيان أحكام صورية التعاقد؛
- تحديد مصادر القانون المطبق على هذه الصكوك (القانون الخاص بالصكوك ثم الشريعة الإسلامية)؛

- فرض العقوبات الملائمة عند مخالفة الإصدارات للنصوص القانونية المنظمة؛
- تشكيل هيئة حملة الصكوك في كل إصدار أو هيئة وطنية عامة (جمعية وطنية) ممولة جزئياً من رسوم الإصدار لحماية مصالح حملة الصكوك على الأقل؛
- في الأخير نشير إلى ضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية ذات الصلة من خلال التأصيل لإصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر يتعلق بالتنظيم القانوني لسوق التداول بالصكوك من جميع جوانبه، مثل قواعد التعامل، تحديد الوكالات المتخصصة في التقييم، تعيين شركات مسطرة وشركات وساطة متخصصة ومؤهلة في مجال التعامل بالصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر.

الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة التأكيد على ضرورة إدخال الصكوك الإسلامية في تمويل موازنة الدولة في الجزائر بعد انحصار المصادر التقليدية خلال السنوات الأخيرة بفعل تراجع العوائد النفطية، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الصكوك الإسلامية الحكومية من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي يمكن للدولة تعبئتها واستخدام حصيلتها في تمويل مختلف أنشطتها؛
- تنامي العجز الموازي في الجزائر يعود بالأساس إلى ضخامة حجم النفقات العمومية وتراجع موارد الجباية البترولية المحسوبة على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط؛
- العجز الموازي رغم تفاقمه في السنوات الأخيرة لا يزال حسابي، بالنظر للسياسة الحذرة التي انتهجتها الجزائر في تسيير عوائدها النفطية من خلال آلية صندوق ضبط الموارد، الذي يُستعمل رصيده في معالجة اختلالات الميزانية لاحقاً، وقد تبين لنا أن حوالي 70% (متوسط الفترة

الممتدة بين سنتي 2006-2016) من تمويلات العجز الموازي تمت بالاعتماد على تدخلات الصندوق، في مقابل انحصار المصادر التمويلية الأخرى (التمويل المصرفي وغير المصرفي والاستدانة)

- تراجع عوائد النفط كان له انعكاساته سلبية على سياسات الدولة الانفاقية، لذلك يتوجب على الدولة البحث عن مصادر تمويلية أخرى، منها إمكانية إصدار السندات الحكومية على نطاق واسع، بحيث يسمح لمختلف الشرائح المجتمعية من الاكتتاب فيها، إلا أن ذلك قد يتعارض مع فئات مجتمعية كثيرة لا تتعامل بالفوائد الربوية،

- لامناص أمام الجزائر سوى اللجوء إلى الصكوك المالية الإسلامية بمختلف أشكالها لتوفير التمويلات الضرورية لمختلف مشاريع الدولة الكبرى، التي تستحوذ على أكثر من 30% من ميزانية الدولة.

- يمكن للصكوك الإسلامية أن تستقطب ادخارات شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات التي تأبى التعامل بالربا. خاصة أن أشكالها متنوعة ما يجعلها ملائمة لكل أوجه النشاط الاقتصادي الحكومي، وهو ما يثبت فرضية البحث.

وبناء على النتائج المتوصل إليها نوصي بضرورة الإسراع في سن قوانين تسمح بتداول أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من أهمها الصكوك الحكومية الإسلامية، باعتبارها من أهم أدوات الاستثمار التي تم تطويرها لتكون بديلاً عن أدوات الدين (السندات) يستفاد منها في تمويل الاستثمارات بصيغة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع قابليتها للتداول، وذلك بالتزامن مع مواصلة سياسة ترشيد النفقات العمومية، وتشجيع القطاع الخاص على ترسيخ مكانته في النشاط الاقتصادي، والعمل على الانتقال من سياسة الميزانية إلى سياسة السوق، وزيادة الاعتماد على التمويل عن طريق البورصة، بالإضافة إلى تكييف وتعديل مختلف القوانين ذات الصلة بإدراج الصكوك الإسلامية، كقانون الاستثمار والضرائب والتجارة، وقانون النقد والقرض.

الهوامش والإحالات

- ¹ - قاموس المعجم الوسيط، متاح على: <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>
- ² - المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2010، ص238
- ³ - محمد علي القري، أحكام ضمان الصكوك وعوائدها، ندوة الصكوك الإسلامية، جدة، 2010، ص27
- ⁴ - يوسف بن عبد الله الشبلي، الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الأسهم والصكوك، ندوة الصكوك الإسلامية، جدة، 2010، ص:09

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازي في الجزائر — د. بن دعاس زهير ورقوب نريمان

- 5 - القرار رقم 30(4/3)، تقوم سندتات المقارضة على أساس المضاربة.
- 6 - الماحي عصام الزين، الصكوك المالية الإسلامية ودورها في تطوير وتعميق السوق المالي، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع للاستثمار وأسواق المال، سورية، 2008، ص5.
- 7 - الصكوك الإسلامية مالها وما عليها، موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية <http://www.cibafi.org/NewsCenter/Details.aspx?Id>
- 8 - سمية لوكريز، الصكوك الإسلامية الأداة البديلة لتمويل عجز الميزانية، حالة صكوك المضاربة، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية الإلكترونية، 2016، متاح على الموقع <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/745#.WBTovvSCZdg>
- 9 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 188 متاح على الموقع: www.amf.org
- 10 - نوال بن عمار، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث؛ جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2010، ص 253
- 11 - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية، دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، المنعقد في الفترة 06 أكتوبر 2013، معهد الدراسات المصرفية، عمان، ص: 07.
- 12 - علاء الدين زعتري، "الصكوك - تعريفها، أنواعها"، ندوة علمية "الصكوك الإسلامية، تحديات، تنمية، ممارسات دولية" عمان، الأردن، 18، 19 جويلية 2010، ص: 12.
- 13 - عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2004، ص38.
- 14 - حسين بلعجز، مخاطر صيغ التمويل الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص108.
- 15 - سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص13.
- 16 - بورقبة شوقي، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2011، ص 22.
- 17 - المعيار الشرعي رقم (17) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية.
- 18 - قندوز عبد الكريم، مداني أحمد، (2009)، "الأزمة المالية الراهنة واستراتيجيات المنتجات المالية الإسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني (الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية -النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً- "المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، 5 ماي 2009، ص07.
- 19 - انظر: وليد خالد الشاجي، مدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2005، ص87.

- ²⁰ - الحسابات بالاعتماد على، مديرية السياسات والتوقعات، وزارة المالية، منشورات تطور الناتج المحلي الخام بين 2000-2015، متاح على الموقع: www.mf.gov.dz
- ²¹ - صندوق النقد الدولي، "خبراء الصندوق يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2016 إلى الجزائر"، جوان 2016.
- ²² - محمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر 2000-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 249
- ²³ - أنظر: القانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريد الرسمية الجزائرية متاح على الموقع www.joradp.dz.
- ²⁴ - كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 223-224.
- ²⁵ - محمد عبد الحليم عمر، الأدوات المالية الإسلامية للتمويل الحكومي، بحث مقدم إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، بجدة، 2000، ص 129-130.
- ²⁶ - كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 229.
- ²⁷ - محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 34، 35.
- ²⁸ - محمد إبراهيم نقاسي: الصكوك الوقفية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويل برامج التأهيل وأصحاب المهن والحرف، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ماليزيا، ص 12. متوفرة على الرابط: <http://conference.qfis.edu.qa/app/media/340>
- ²⁹ - محمد عبد الحليم عمر، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 15-18 أكتوبر 2000م، الإسكندرية، ص 22-23.
- ³⁰ - ساعد ابتسام، المتطلبات القانونية للعمل المصرفي في الجزائر ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد يومي 8 و 9 ديسمبر، 2013 بالمدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص 16.
- ³¹ - بدر الدين براحلية: إدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8 و 9 ديسمبر 2013 ص 26-27.
- ³² - سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- ³³ - بدر الدين براحلية: إدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 8 و 9 ديسمبر 2013 ص 26-27.

Islamic instruments as an alternative to finance budget deficits in Algeria

Bendaas zohir

faculté des sciences économiques commerciales et sciences de gestion; université de Sétif1

zoh_ir19@hotmail.com

ragoub narimene

doctorante; faculté de sciences économiques commerciales, et sciences de gestion; université de Sétif 1

[. narimeneragoub@outlook.fr](mailto:narimeneragoub@outlook.fr)

Abstract:

This search paper aims to put Islamic instruments as an alternative to traditional sources approved to finance the state budget, we have generally reached the limited mechanisms adopted by Algeria in the funding of its budget, which have made financial balances in recent years is very critical, because of the high pace of public expenditure with the sharp decline in oil prices since the second half of 2014, In front of this situation, Algeria must searching for the alternative sources of financing without oil revenues along the lines of Islamic instruments that have proved effective in many Islamic countries, where it can be used as a sources of financing to maintain the financial balance of the state ,reduce budget deficit ,and attracting a large segment investors, which refuses to deal and employment interest rate known in advance.

Key words: Islamic instruments; Budget deficits ; the oil crisis .